جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد
قسم / العلوم المالية والمصرفية

دور السياسة المالية في معالجة التضخم

بحث تقدم به الطالب

كرار رحمن جبار

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية– جامعة القادسية

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علوم المالية والمصرفية

بأشراف

م. هناء جاسم محمد

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية : (٣٢)

الإهداء

لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب الليل إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك (الله جل جلالة).

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح العالم إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار وستبقى كلماتك في ذهني اليوم وفي الغد والى الأبد بها اهتدي (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة وسر وجودي والى سر ابتسامتي والى من علمتني معنى الحب والحنان والرحمة (والدتي العزيزة)

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة فيهم والى شعلة الذكاء والنور إخواني الأعزاء وجميع الأصدقاء.

إلى من شاركني وساعدني في تقديم البحث وبالأخص **الأستاذة هناء جاسم محمد**

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نسير مسيرتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى سنين قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا المحترمين الذين قدموا لنا الكثير ساعين وباذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لبعث الأمة من جديد ....

وقبل إن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة والاعتزاز إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين أمهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

.

المقدمة

يعد التضخم احد ابرز الظواهر الاقتصادية الغير مرغوبة التي تعاني منها اغلب الاقتصاديات دول العالم ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدات كما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتي في تأثيراتها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ورفع مستويات الاسعار نحو الارتفاع .

ويتسم الاقتصاد العراقي بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية والظروف الاقتصادية والسياسية من الحصار الاقتصادي وضعف هيكلية الاقتصاد فضلا عن الحروب والعقوبات الاقتصادية خلال الفترة اعلاه على الفساد الاداري والمالي والوضع الامني المتردي عام ٢٠٠٣ كل هذه العوامل ساهمت في بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاتها وهنا ينبغي من الدولة ان تتدخل في معالجة هذه الظاهرة باستخدام السياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية والتي تعتبر احدى هذه السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبارها المسؤولة عن قنوات الانفاق والتحصيل .

المبحث الاول

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في زيادة معدلات التضخم في العراق بشكل كبير نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال حقبة التسعينات وما تلاها والتي تمثلت بالحروب والحصار الاقتصادي وكذلك انهيار الوضع الامني حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث

تتمحور فرضية البحث إن السياسية المالية وادواتها المختلفة لها دور كبير وفعال في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة لتطبيق ادوات السياسة المالية في الواقع التضخمي على وجه التحديد والحد من التضخم وتزايد معدلاته وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية وتكيف الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي .

اهداف البحث

١-الإحاطة بمفهوم السياسة المالية وادواتها وكل ما يتعلق بشيء بشكل عام .
٢-التعرف على مفهوم التضخم وانواعه واسبابه واثاره الاقتصادية بشكل مفصل .
٣-دراسة واقع السياسية المالية ودورها الكبير في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي .

أسلوب جمع البيانات

اعتمدوا في جمع البيانات على المصادر العربية والاجنبية وكذلك الرسائل والمجلات والاطاريح وكذلك البحوث المنشورة والغير المنشورة وعلى شبكة الانترنت العالمية وكذلك على بعض نشرات البنك المركزي العراقي ونشرات وزارة التخطيط العراقية .

المبحث الثاني

الجانب النظري

المطلب الاول

مفهوم السياسة المالية وأهدافها وأنواعها وإداراتها

مفهوم السياسة المالية:- برنامج تقوم بها الدولة بتخطيطيه وتنفيذه تستخدم فيه كافة مصادرها الايرادية والانفاقيه لإحداث اثأر مرغوب بها وتجنب الاثار الغير مرغوب بها على كافة متغيرات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق اهداف المجتمع (سالكي سعاد ، ٢٠١٠: ١٠) .

وهناك تعريف أخر للسياسية المالية:- وهي عبارة عن سياسة الدولة الخاصة التي تقوم بها الى جانب الانفاق الكلي الحكومي وفرض الرسوم والضرائب المتمثلة في الميزانية العامة للدولة وتعتبر السياسة المالية احدى أدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها (رضوان سليم ، ٢٠٠٨ : ٩٤) .

وكذلك هناك تعريف اخر للسياسة المالية :- هي مجموعة من الاعمال التي تقوم بها الحكومة التي تهدف من ورائها زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال فرض السيطرة على الموارد المالية بواسطة الانفاق والتعبئة البشرية (وزارة المالية ، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق) .

ويوجد تعريف اخر على أنها السياسة الاقتصادية التي تنفذها الدولة لإحداث تغيرات في النفقات والضرائب لغرض التأثير في مستوى الإجمالي للناتج المحلي وضمان استقرار اقتصاد العام (سيماء محسن علاوي ، ٢٠١٦ : ٤٣٣) .

ويوجد تعريف للسياسة المالية على انها ما تقوم به الحكومة من اجراءات لتحقيق التوازن المالي العام وتكون قد استخدمت بذلك الرسائل المالية كافة من رسوم ونفقات عامة

وضرائب والقروض العامة لإحداث تأثير على المتغيرات الاقتصادية والوصول الى الاهداف الموسومة (غدير ، ٢٠١٠: ١١) .

وملخص مما تقدم إن السياسة المالية مفهوم واسع يشمل جميع الاجراءات والبرامج التي تخططها الدولة وتنفذها مستخدمة وسائلها المتنوعة من ضرائب ورسوم ونفقات عامة وقروض بغية التأثير في مستوى الناتج المحلي للوصول الى الاهداف الاقتصادية المطلوبة التي تكفل تحقيق الرفاهية العامة .

اهداف السياسة المالية

١-دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار العام للأسعار تهدف هنا إلى زيادة او تحسين التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية التام وتفادي حدوث اي تغيرات في المستوى العام للأسعار والحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج القومي وان الاستقرار الاقتصادي اساسي تسعى السياسة المالية الى تحقيقه .

٢-الحفاظ على المستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وهنا لا يعني التشغيل الكامل الوصول إلى معدل البطالة وتهيئة الفرص العمل للإفراد والمؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل وتقليل معدلات البطالة وخنا الاستقرار العام للأسعار ويعتبر عدم وجود اتجاه ملحوظ او حاد للتحركات قصيرة الاجل في المستوى العام للأسعار .

٣-تحسين درجة مناسبة من المستوى العام للأسعار أو حدوث تغيرات نسبية في المستوى العام للأسعار السلع الفردية التي تعكس في تفصيلات حياة الفرد فلا تتعارض مع اهداف السياسة المالية للدولة والتي تقوم الحكومة في اطار اكثر شمولية يسمى بالسياسة المالية العامة وهي تمارس الادارة العامة في محال تحصيل الموارد .

أ- المساهمة في تحديد ودراسة مصادر تمول نشاطات الحكومة المتصدرة .

ب- العمل على دراسة وتحديد الحجم الكلي للإيرادات العامة للدولة مطلوبة .

ت- القيام بتحصيل الاموال التي يتم تحديدها خلال مدة زمنية محددة مع القيام على بصيانتها والحفاظ عليها (حسن توكل احمد فضل ، ٢٠١٦ : ٨٧) .

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية

من الصفات الرئيسة لكل مجتمع تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع ويطمح الفرد ان يكون قدون لنا والله سبحانه وتعالى لم يكشف بفرض الزكاة لهذا الغرض انما لغرض نصب معلوم من الموارد المتاحة الاخرى بل حث المسلمين ومن خلالهم الدولة على بذل كل الجهود في سبيا اعفاء الفقراء والمساكين منها وإنها هدف أساسي لا يمكن أن نجد مجتمع متماسك من دون السياسة المالية الاسلامية والتي تعمل على اعادة توزيع الدخول بين افراد المجتمع وتوفير المقتضيات والمستلزمات السياسية لكل مجتمع قائم على عقيدة الإسلامية (الحسن الدواوي ، ١٩٩٥ : ١٥) .

انواع السياسة المالية

١- السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي

ومن خلالها تستطيع الدولة زيادة حجم انفاقها الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم الانفاق وكذلك بصفة غير مباشرة عن طريق تقليل حجم الضرائب على الاستهلاك وتشجيع الانفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الإرباح بهدف تشجعيه الإنفاق الاستثماري .

٢- السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي

من هنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الانفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها وبطريقة غير مباشرة ومن خلال زيادة حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تقليل الانفاق الاستهلاكي (منتديات الجنة لكل الجزائريين والعرب) .

وكذلك إن السياسة المالية تقسم بدورها إلى ثلاث سياسات السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية والسياسة الانتمائية.

١-السياسات الضريبية :- الضرائب تشكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة

أ- **مباشـــرة** :- هي ضرائب مفروضة على مختلف وجود الدخل سواء دخول الافراد والعاملين في القطاع العام ا و الخاصة او ضرائب مفروضة على الشركات العامة او الخاصة .

ب- **ضرائب غير مباشرة** :- هي لست ضرائب على الدخول انما ضرائب على صور الانفاق الداخلي وضرائب على المعاملات والتداول وتشمل الغير حسب شده على الرسوم الكمركية وانتقال الثروة بين الافراد والمؤسسات والاستهلاك .

٢-**السياسة الانفاقيه** :- تكون النفقة العامة اداة ووسيلة تهدف الدولة الى تحقيق اهداف معينة تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتغطي النفقات والنشاطات التي يقوم بها **الدولة ، وتقسم النفقات الى اقسام**

أ- نفقات المنح النقدية والإعانات لإفراد أو القطاع الخاص .

ب- خدمات نفقات الدولة من السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية .

ت- نفقات سداد الدولة وفوائد وقروض الخارجة والداخلة .

٣-**السياسات الائنتمائية** :- وهنا تقوم السياسة الائتمائية تقدم بجانبين جانب الحصول على القروض العامة بأنواعها والفوائد وجانب تسهم سياسة الدولة منح الدولة القروض والسلف لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها (حماد سيف الدين ، ٢٠١٥ : ٩-١٠)

أدوات السياسة المالية

في ما يأتي أدوات السياسة المالية

١- الضرائب والرسوم :-

من أدوات السياسة المالية تمثل الضرائب تحويل مالي اجباري لكنها لبت غرامه على الاموال في القطاع الخاص ، لا القطاع العام من ملكية خاصة الى ملكية عامة وتفرضه على معايير معروفة مسبقا من غير استلام منفعة مباشرة بنفسه لقيم تحقيق الاهداف الاجتماعية والوطنية والاقتصادية .

وتقسم الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة تفرض على الدخل وراس المال والضرائب الغير مباشرة تفرض على الانفاق كضريبة القيم المضاعفة وضريبة الانتاج وضريبة المبيعات (نجم عبد عليوي ، ٢٠٠٧ : ١٥٨.)

ويمكن إيجاز أهداف الضريبة كالاتي

أ- **اهداف مالية** : حيث تعتبر الضريبة مصدراً رئيسا من مصادر ايرادات الدولة .

ب- **اهداف اقتصادية** : لتحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار وحماية الصناعة الوطنية والحد من السلع الاستهلاكية وتوجيه الموارد الاقتصادية والتأثير على المستوى العام للأسعار .

ت- **اهداف اجتماعية** :- حيث ان الضريبة تسهم في تخلص من بعض السلع الضارة والحد من التفاوت في الدخول وتحصل حصيلة الضريبة على التعليم والصحة وتشجيع النسل .

ث- **اهداف سياسية** :- تستخدم هنا الضريبة لتشجيع التعاملات ولإغراض سياسية إي مع الدول الأخرى وتستخدمها الدولة كأداة لبسط سيادتها .

ج-**أهداف دينية** :- وتستخدم الدولة هنا الضريبة في المحافظة على القيم والمبادئ الدين واسسه واحكامه من خلال امناء المؤسسات ودور العبادة والمؤسسات الدينية من

الضرائب وكذلك اعفاء الكتب وملفات منها كذلك من الضرائب المفروضة عليها (مفهوم الضريبة واهدافها واشكالها ، متوفر على الرابط http://www.drzan.com/e/tax)

٢-**الانفـاق العـام** :- يعد من اهم ادوات السياسة المالية التي يمكن منها زيادة حجم الطلب ومساعدة الدولة في مواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية وتكون الدولة بذلك مستخدمة الانفاق العام .

٣-**القـروض العامـة** :- تكون القروض العامة حادات استثنائية تستخدمها الدولة في الظروف الصعبة او الراهنة لتحسين ميزانية الدولة والتي قد تكون اصبحت تعاني عجز لذلك نجد ان حكومات البلدان تتجه إلى الإقراض لتحسين ميزان مدفوعاتها بموجب مجموعة من العوامل الاقتصادية .

٤-عجز الموازنة نشير أداة مالية تستخدمها الدولة إلى زيادة حجم الإنتاج العام حيث ان الدولة تعتمد على الاصدار النقدي لتمويل المشروعات والخطط الموازنة وقد تحقق هذه العملية وراءها سياسة توسعية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي وقد تفسر الدول التأميم على السياسة المالية لتغطية النقص الحاصل في الموارد الاقتصادية العامة لديها (غدير ، ٢٠١٠: ١٤-١٦) .

٥-اوجه الانفاق الحكومي تتمثل ميزانية الدولة وكذلك الاستثمار لينتخب الاهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال سياستها المالية من خلال زيادة حجم الإنفاق العامة وذلك يقابلها زيادة في الناتج للقومي (حسمه قصي عبد اللطيف ، عمر عنان خماس ، ٢٠٠٣: ٣٢)

المطلب الثاني

مفهوم التضخم وانواعه واسبابه وأثاره ونظريات المفسرة له

١- مفهوم التضخم لغة

- التكبير – كما جاء في معجم لغة الفقهاء في معرض كلامه عند البوق فقال البوق بضم الباء وسكون الواو ، لذا يضخم فيها بضم الصوت .
- التغليظ – كما ورد في المعجم لسان العرب في معرض كلامه عن العشب بقوله (غراء تضخم حتى حكر تصبر كأنها زنبيك مكفأً)
- التكبير والتغليظ كما ورد في لسان العرب في معرض كلامه عن المرأة بقوله (العيشه التوب) الذي تشذه المرأة على خبزتها تحت ازارها تضخم به عجزتها)

٢- مفهوم التضخم اصطلاحا

الارتفاع المفرط في مستوى العام للأسعار .

الارتفاع في الدخول النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الاجور والارباح .

ارتفاع التكاليف

الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية (وضاح نجيب رجب ، ٢٠١١ : ١٧-١٩)

- التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الاسعار ان كافة اسعار السلع والخدمات في الاقتصاد تكون مرتفعة عند معدلاتها السابقة بما فيها عناصر الإنتاج (سيماء محسن عليوي ، ٢٠١٦ : ٤٣٥)
- وهناك تعريف اخر للتضخم على انه كل زيادة في التداول النقدي تتركب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال على العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار (ولاء محمد عبد العليم عبد العظيم فتيح ، ٢٠١١: ٢)
- وكذلك يعرف التضخم بانه الارتفاع المستمر والمتزايد في اسعار السلع الاستهلاكية والملوسة في المستوى العام للأسعار في دولة ما وهو يعد من ابسط انواع التضخم وكثرها وضوحا من وجهة نظز المستهلك وقد يلازم التضخم التشغيل الكامل في المقابل

انخفاض البطالة وقد ترتفع الاسعار كلما ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل (احمد سلامة شمعون ، ٢٠١٠: ٣٠١)

- تبعا لما تقدم يعد التضخم من ابرز المشكلات الاقتصادية والمالية من تبعات على مختلف المستويات ولاسيما السياسة المالية للدولة اذ يتطلب برامج وخطط كفيلة بالحد من الزيادة المستمرة في الاسعار والخدمات ومحاولة خلق حالة من التوازن بين السلع المطروحة (المعروضة) والدخول المتوفرة (الطلب) وذلك باستخدام وسائل او ادوات السياسة المالية .

انواع التضخم

- **التضخم بالأجل** :- لا يقابل زيادة في الطلب الكلي وزيادة في معدلات الانتاج .
- **التضخم التراضي** :- يتسم بالارتفاع البطي في الاسعار .
- **التضخم المكبوت** – منع الاسعار من الارتفاع دون انفاق كلي وارتفاع الاسعار.
- التضخم المسطرط :- ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يرافقها سرعة تداول النقد في السوق (الزبيدي ، حسين بن سالم جابر ، ٢٠١٥ : ٣١) .

وهناك انواع اخرى للتضخم

اولا:- التضخم حسب قوته

التضخم الجامع وهذا يعتبر اخطر أنواع التضخم وفيه تزداد الأسعار بمعدلات كبيرة جدا وتتناقض فيه قيم العملة الى درجة تصبح زهيدة وذات قيمة ناقصة جدا .

ثانيا :- التضخم حسب تدخل الدولة

- التضخم الطليق او المكشوف وهذا النوع من التضخم على عكس التضخم المكبوت في إن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الاسعار فيترك طليقا فتظهر نتيجة لارتفاع الاسعار شيئا فشيئا وكذلك تميز هذا النوع بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات وذلك دون تدخل من قبل السلطات .

ثالثا:- التضخم من حيث المنشأ

- التضخم في ظل قاعدة الذهب ويحدث هذا النوع عندما يصبح تدفق زائد من الذهب إلى داخل السلعة وبالتالي يقع التوسع في الائتمان .
- التضخم الدائم :- وهو تضخم الراهن الذي اشرنا إليه ادناه ويقسم الى قسمين
- التضخم الطلبي
- التضخم ألتكاليفي

رابعا :- التضخم حسب القطاعات الاقتصادية

- **التضخم السلعي** :- ويصب هذا النوع في القطاعات الصناعية لاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة الانتاج والسلع على الادخار .
- **التضخم الربحي** :- ويحدث في قطاع الصناعات الاستثمارية ويعبر عن زيادة في الاستثمار على الادخار .
- **التضخم الرأسمالي** :- يحصل في القطاعات صناعات الاستثمار ويفسر ذلك عند زيادة قيمة السلع للاستثمار على انفعه إنتاجها وبالتالي تحصيل ارباح كبيرة .
- **التضخم الداخلي** :- ويحصل هذا نتيجة وتزايد نفقات الانتاج ومنها اجور العمال .
- **التضخم الاجري** : وينشا هذا بسبب التوسع لزيادة الاجور مما يزيد الطلب على السلع بشكل اكبر من العرض .

- **التضخم الانفاقي** :- ينشا هذا النوع بسبب الزيادة في الانفاق العام والفردي مما يؤدي الى تضخم الانفاق كبير بسبب عجز في الميزانية العامة (رضا نجيب رجب ،٢٠١١: ٣٠-٣٧)

أسباب التضخم

١-**طباعة النقود بصورة زائده** :- احيانا يطبع البنك المركزي بطباعة النقود في محاولة لزيادة الطلب في الاقتصاد للأسف فان هذه ..... في المعرض فأنها إن تؤدي إلى التضخم وخفض قيمة العملة في هذه الحالة ستسبب على التداول في الانخفاض .

٢-زيادة كمية النقود اكثر من كمية السلع والخدمات المعروضة .

٣-وجود عجز في ميزان المدفوعات الدولية نتيجة زيادة قيم وارادت عند كمية الصادرات .

٤-حجم الاستثمارات الخارجية وعائداتها لكل دولة .

٥-التضخم قد يكون متعدداً من دول أخرى مصدرة (ولاء محمد عبد العظيم فتيح ، ٢٠١١: ٥) .

وهناك اسباب اخرى للتضخم

١-التضخم النشا عن التكاليف وينشا بسبب ارتفاع التكاليف .

٢-التضخم ينشا عند الطلب ويحدث بسبب زيادة في حجم الطلب النقدي الذي يصاحب عرض ثابت في السلع .

٣-التضخم يحصل من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً او لم يكون هناك تركيز اقتصادي .

٤-التضخم عند ممارسة الحصار الاقتصادي اتجاه دول اخرى تمارسه من قبل قوى خارجية كما يحصل في العراق وكوبا (مشتريات بوابة الونشريس ، متوفر على الرباط (http//www.onarscis.com) .

النظريات المفسرة للتضخم

هناك عدة نظريات حاولت تفسير التضخم ومنها

١-**النظريــة الكميــة** :- حيث يرى فشبر الارتفاع المستمر للأسعار إلى زيادة كمية النقود ضمن وجهة نظره هناك علاقة طردية بين التضخم وكمية النقود وفق فروض ثبات النتائج القوية وسرعة دوران النقود على انه اثبت عدم صحة هذه الفرضيات ولاسيما بعد ظهور النظرية الحديثة .

٢-**النظرية النقدية الحديثة** (**الكنزية**) :- أرجح كنز الارتفاع في معدل التضخم الى فائض الطلب الكلي عند حد معين من النتائج والتشغيل ومستوى العام للأسعار وميز بين فرضيتين – مرحلة تشغيل غير الكامل ومرحلة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج فهي هذه الحالتين زيادة الانفاق العام وارتفاع عرض النقود ومما يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الفجوة التضخمية تؤدي بالتالي الى ارتفاع الاسعار .

٣-نظرية اختلاف الهيكلية :- وقد فسرت هذه النظرية القوى التضخمية التي تظهر في الدولة المختلفة (النامية) بوجود اختلافات هيكلية في بينة الاقتصاد .

- هيكل انتاج وتقدير المواد الاولية
- جمود الجهاز المالي
- الفجوة الغذائية
- طبيعة عملية التنمية (ميس توفيق مسيلم ، ٢٠١٥ : ٣٢-٣٣)

المبحث الثالث

الجانب العملي

السياسية المالية في العراق وظاهرة التضخم للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٣)

استنادا إلى ما تقدم ينبغي دراسة واقع السياسة المالية في العراق اضافة الى مناقشة تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وعليه سيجير تقسيم المحور إلى نقطتين أسياستين :-

أولا:- تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق

ثانيا :- تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

أولا:- تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق

لغرض الالمام بموضوع السياسة المالية في العراق فإننا سنتطرق إلى الأمور الاتية

١- تطور الانفاق الحكومي من خلال مدة الدراسة

من خلال إتباع مسار الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي نجد انه حقق مستويات مرتفعة خلال فترة الدراسة وان من الاسباب التي كانت وراء هذا الارتفاع في مستوى الانفاق الحكومي للحرب التي خاضها البلد هذه الفترة وما ترتب عليها منها زيادة الانفاق العسكري فضلا عن عقوبات اقتصادية فرضت على الاقتصاد العراقي والتي بسبب هذه العقوبات منع العراق من استيراد وتصدير السلع والخدمات بما فيها النفط على الموارد النفطية في تغطية النفقات العامة للبلد وقد تأثرت هذه النفقات وبشكل كبير بالظروف الحرب وانعكاسها على انحدار العوائد النفطية الامر الذي ادى الى تراجع نسبه العرض الكلي امام تصاعد الطلب الكلي مما اسفر عن بروز ظاهرة التضخم وارتفاع معدلاته .

جدول (١) يوضح النفقات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي (٣)%
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	٣٤٤٦٤١٢.٦	٢.٩٩
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	٥.٢١٣٦٩٩.٩	٢.٩٨
٢٠٠١	٢٠٦٩٧٢٧	٤١٣١٤٥٦٨.٥	٥.٠٠

٢٠٠٢	٢٥١٨٢٨٥	٤١٠٢٢٩٢٧.٤	٦.١٣٨
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٦.٧٠

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية لإعداد متفرقة خلال مدة الدارسة

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

يتبين من خلال الجدول الاول ان النفقات العامة قدر ورادت من (٥٤٢٥٤٢) مليون دينار عام ١٩٩٩ ، الى (٢٥١٨٢٨٥) مليون دينار عام ٢٠٠٣ ويعود بسبب هذا الارتفاع الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي في تلك الفترة وما رافقه من ارتفاع في مستوى العام للأسعار فكان لابد إن يقابلها زيادة في حجم التخصصات لتلبية الحاجات العامة وقد يلاحظ ان النفقات العامة قد ازدادت من (١٩٨٢٥٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠٣ لتصل الى (٦٩٦٣٩٥٢٣) مليون دينار وقد كان سبب في ذلك هو الاستقرار النسبي لقيمة الدينار العراقي بفضل سياسة البنك المركزي .

إما في يخص الناتج المحلي الاجمالي ثد شهد ارتفاعا ملموسا خلال فترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) فقد بلغ مقداره (٦٥٠٠٢٢٤٠٦) مليون دينار عام ١٩٩٩ واستقر بالارتفاع ليصل الى (٤١٠٢٢٩٢٧.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٣ والسبب هذه الزيادة يعود الى ان هذه المدة شهدت تطبيق مذكرة التفاهم مما سمح للعراق باستيراد الحد الأدنى من متطلبات المعيشة وفيها بتعلق بالنسبة التي تشكلها النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها شهدت تذبذبا ملموسا خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) فقد بلغت (٨.٣٤ %) عام ١٩٩٩ واستمر بالانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى حتى وصلت الى (٦.٧٠%) عام ٢٠٠٣ وان السبب في ذلك قد ذكر انفا توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة وظهور الحاجة الى السلع والخدمات المقدمة للإفراد تتطلب زيادة حجم الانفاق

وبسبب النقص الحاصل في الناتج الاجمالي (جانب العرض الكلي) لم يكن يستطيع سد هذا النقص مما زاد من الطلب الكلي الفعلي .

٢- الضرائب

يتصف نظام الضرائب في العراق في خصائص أهمها :-

أ- الجمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب راس المال وضرائب الدخل) وغير مباشرة (رسوم الانتاج ورسوم الانتاج ورسوم التسجيل العقاري ورسوم الكمركية ورسوم الطابع)

ب- كثرة الاعفاءات والعاهات في القانون الضريبي بهدف تقليل من الاثر السلبي للضرائب اقتصاديا واجتماعيا.

ت- تعتبر ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المكلف العربي مقيما بمجرد دخول العراق بغض النظر عن المدة التي يقطنها (السامرائي ، العبيدي ، ٢٠١٢ : ٧٦) .

الجدول رقم (٢) يوضح اجمالي الايراد الضريبي ونسبة الايرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الإيراد الضريبي (١)	الإيرادات العامة	نسبة إجمالي الإيراد الضريبي إلى الإيرادات العامة (٣)	نسبة إجمالي الإيراد الضريبي الى النفقات العامة % (٤)
١٩٩٩	٣٩٣٨٨٣.٣١	٧١٩٠٦٥	٥٤.٧٧	٣٨.١٠٩
٢٠٠٠	٥٨٧٠٣٥.٦٨	١١٣٣٠٣٤	٥١.٨١	٣٩.١٦
٢٠٠١	٧٠٤٤١٤.٩٦	١٢٨٩٢٤٦١	٥٤.٦٣	٣٤.٠٣

٢٠٠٢	٥٩٣٦٧٨.٢	١٩٧١١٢٥	٣٠.١١	٢٣.٥٧
٢٠٠٣	٢٦٣٢٩٠.١	١٥٩٨٥٥٢٧	١.٦٤٧	١٣.٢٨

المصدر: الهيئة العامة للضرائب

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية لإعداد متفرقة .

بالنظر لبيانات الجدول (٢) كانت اسهام الايرادات الضريبة من الايرادات العامة ظلت متدنية خلال مدة الدراسة اذ بلغت ادنى نسبة مساهمة لها (٠.٨٣%) في اعلى نسبة مساهمة جاءت عام ١٩٩٩ نسبة (٥٤.٧٧ %)

أما عن دور الإيراد الضريبي في تمويل النفقات العامة فيلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الضرائب في تمويل وتظهر لنا ضرورة تبيان الاسباب التي دفعت الى تضائل نسب اسهام الايرادات الضريبية في جانبي النفقات العامة والايرادات العامة كالاتي :-

١-ان حالة عدم الاستقرار النسبي والانسب التي شهدتها العراق في تسعينات القرن الماضي وما بعد عام ٢٠٠٣ انعكست بصورة سلبية على ضعف القدرة على استحصال وجابية الايردادت الضريبية .

٢-استئناف تصدير العراق للنفط بعد عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت عملية التصدير النفط تقتصر على تغطية الاحتياجات الانسانية وفق مذكرة التفاهم وان ارتفاع الصادرات النفطية في الموازنة العامة دفع باتجاه تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية .

٣-انخفاض الايرادات الضريبة بسبب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي بموجبه تم تعليق كل الضرائب الكمركية والرسوم والاستيراد (www.mof.gov.iq/list.4pd) .

٣-الدين العام الداخلي

تعد مصادر الاقتراض الداخلي لتغطية النفقات العامة في العراق ومن اهم المصادر هي رصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي وحولات الخزينة والسندات لدى البنك المركزي والمصارف التجارية .

الجدول (٤) يوضح الكلي لدين العام الداخلي ونسبة الايرادات العامة والنفقات للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) مليون دينار .

السنة	المجموع الكلي للدين العام الداخلي (١)	نسبة الإيرادات العامة % (٢)	نسبة إلى النفقات العامة% (٣)
١٩٩٩	٢٤٩٢٥٠	٣٤.٦٦	٢.١١
٢٠٠٠	٣٠٦٥٠٠	٢٧.٠٥	٢٠.٤٥
٢٠٠١	٨٩٢٢٥٠	٦٩.٢٠	٤٣.١٠
٢٠٠٢	٩٥٠٧٥٠	٤٨.٢٣	٣٧.٧٥
٢٠٠٣	٤٤١٥٠٠	٢.٧٦	٢٢.٢٦

المصدر: البنك المركزي العراقي ، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الداخلية لإحصائية متفرقة .

من خلال معاينة الجدول (٤) نلاحظ ارتفاع قيم الدين العام الداخلي لمدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) فقد بلغ عام ١٩٩٩(٢٤٩٢٥٠) مليون دينار واستمر بالارتفاع والانخفاض حتى بلغت قيمته (٩٧٠٧٥٠) مليون دينار عام (٢٠٠٢) ويلاحظ ايضا ان نسبة الدين العام الداخلي إلى الإجمالي الإيرادات والنفقات العامة كانت مرتفعة خلال هذه المدة بسبب تزايد الاعباء المالية للدولة وتلبية الخدمات المقدمة للمجتمع .

ثانيا :- **تطور ظاهرو التضخيم في الاقتصاد العراقي**

شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم نتيجة الظروف الاقتصادية للتدهور والحصار الاقتصادي والاحتلال .

وهناك عدة اسباب وراء ظهور واستفحال ظاهرة التضخم من ابرزها :-

١-التدهور المستمر في الملف الامني واتساع نطاق عمليات التخريب للبنية التحتية والمنشات الخدمية والإنتاجية وخاصة قطاعات الكهربائية والمياه .

٢-توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية والصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد قد رفع من اسعار تلك السلع في السوق المحلية إلى مستوياتها الدولية .

٣-ظاهرة ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل الحدي بسبب سياسة الحصار الاقتصادي والحرمان التي عاني منها الافراد .

٤-تحسن مستوى الاجور والمرتبات التقاعدية بعد الحرب ومن ثم تحسين القدرة الشرائية للإفراد ولاشك إن هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في المعروض من السلع والخدمات (www.iier.org/Infation/Iraq/jonenal.pdf)

جدول رقم (٥) يوضح الرقم القياسي للأسعار المستهلك في العراق (١٩٩٩-٢٠٠٣) .

السنة	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
١٩٩٩	٣٥٦٥.٠
٢٠٠٠	٣٧٤٢.٥
٢٠٠١	٤٣٥٥.٣
٢٠٠٢	٥١٩٦.٦
٢٠٠٣	٦٩٤٣.٥

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، الأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٠٨ ، ص١٨.

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، ٢٠١١ ، ص٨٧.

يتضح من خلال الجدول (٥) ان المدة (١٩٩٩-٢٠٠٣) قد شهدا ارتفاعا ملحوظا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ ارتفع من (٣٥٦٥.٠) نقطة عام ١٩٩٩ الى (٦٩٤٣.٥) نقطة عام ٢٠٠٣ وهو مؤشر على تزايد هذه التضخم في هذه المعروض لعل اسباب الارتفاع كما اسلفنا سابقا هي (الحصار الاقتصادي وانخفاضه المعروض السلعي نتيجة خفض القطاعات الانتاجية وارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال)

وفي ما يخص عام (٢٠٠٣) قد شهد الاقتصاد العراق تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية والزيادة المضطردة في معدل التضخم وقد ادى هذا الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع التكاليف المعيشية بالنسبة للإفراد وارتفاع كلف الإنتاج .

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ (٩٦٤٣.٥) نقطة عام ٢٠٠٣.

لعل سبب ارتفاع معدل التضخم في هذه المدة هو المشكلة الامنية والتي ادى الى عدم انتظام عمل السوق من ناحية عرض السلع والخدمات وظهور تكاليف جديدة متجسده بتكاليف الحمايات الامنية وشحة الطاقة وارتفاع اسعارها وارتفاع مستوى الاجور والمدفوعات النقدية (تطبيق شبكة الحمايات الاجتماعية) فضلا عن زيادة حجم الانفاق العامة من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام (الحديثي ، ٢٠١١: ١١٠)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الاتي

١-تخطى السياسة المالية بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم نظرا لكونها احدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في تسير النشاط الاقتصادي والتأثير به .

٢-تدهور الاقتصاد العراقي خلال مدة الثمانيات وما تلاها نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي الامر الذي ادى الى تزايد الانفاق العام وضعف مرونة الجهاز الانتاجي مما اسفر عن بروز ظاهرة التضخيم وتزايد معدلاته .

٣-انخفاض نسبة مساهمة الإيراد الضريبي في تمويل النفقات العامة وذلك بسبب

أ- حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي خلال مدة الدراسة والتي انعكست بصورة سلبية على انخفاض الايرادات الضريبية .

ب- تزايد الصادرات النفطية عام ٢٠٠٣ باتجاه تقليل الاعتماد على الإيرادات الضريبية .

ت- عدم دقة حصر المكلفين اذ هناك الكثير من الإعمال خارج نطاق التحاسب الضريبي (مكاتب الصرافة ، محلات التمويل وغيرها) .

التوصيات

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن إدراج التوصيات ومنها :

١-اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخل من خلال الضرائب .

٢-تخفيض الضرائب على الاستيراد المواد الاولية والمكائن الخاصة بقطاع الصناعة والزراعة والذي من شانه تطوير ورفع مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي وبالتالي زيادة المعروض السلعي .

٣-منح فرص اوسع للقطاع الخاص من خلال تشريعات تضمن تسهيل عودة راس المال الهارب سابقا وحاليا وضمان مشاركته في المشاريع المقترحة ولا سيما في القطاعات الإنتاجية التي من شانها رفع مستوى التطور والنمو الاقتصادي .

٤-فرض رسوم على الخدمات الترفيهية المعدة لذوي الدخول العالية .

المصادر

أولا:- الكتب العربية

١-شمعون ، احمد سلامة،(٢٠١٠) ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، جامعة الملك خالد .

٢-حسن الذواري ،(١٩٩٥) ،" السياسة المالية اهدافها وادواتها " ، ط٢٨ .

٣-الزبيدي، حسن بن سالم جابر (٢٠١٠)، "التضخم والكساد "، ط١ ، عمان ، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع .

٤-غدير ، هيفاء غدير،(٢٠١٠) ،" السياسة المالية والنقدية التنموي في الاقتصاد السوري" ، منشورات الهيئة العامة السوري للكتاب .

٥- رجب ، وضاح نجيب ، (٢٠١١) ، "التضخم والكساد والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي" ، ط١ ، دار النفائس ، الاردن .

٦-ولاء محمد ،(٢٠١١) ، " محاسبة في التضخيم" ، جامعة السويس ، كلية التجارة بالإسماعلية .

٧-الحديثي ، خليل عبد الكريم محسن محمد(٢٠١١) ، "حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩" ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

ثانيا :- **الرسائل والاطاريح**

١-سليم ، ميس توفيق ،(٢٠١٥) ،" استخدام اسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سوريا "، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ، كلية الادارة والاقتصاد .

ثالثا:- **الدارسات والبحوث والمجلات** .

١-سالكي سعاد ،(٢٠١٠) ، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" ، دراسة بعض دول المغرب العربي ، جامعة ابي بكر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

٢-رضوان سيم ، (٢٠٠٨) ، "دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

٣-علاوي ، سيماء محسن ، (٢٠١٦) ، "دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي" ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ط ٤٨ .

٤-فضل ،حسن توكل احمد، (٢٠١٧) ، "اثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان ١٩٨٠-٢٠١٤" ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية ، مجلد١ ، العدد ٢ .

٥- عليوي ، نجم عبد ،(٢٠٠٧) ،" الضريبة والزكاة من وجهة نظر الاسلامية ومحاسبية دراسة مقارنة"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد ٩،ع ٢ ،

رابعا:- **شبكة المعلومات**

١-منتديات الجلفه لكل الجزائريين والعرب والعربي ، منتديات الجامعة والبحث العلمي والحوار والاكاديمي والطلابي ، قسم الارشيف ، منتديات الجامعة ، السياسة المالية ، متوفر على الرابط

https:sun a book.blogspot.com

٢- منتديات بوابة الونشريس ، منتدى التعليم والبحث العلمي في الجزائر ، التضخم واثاره الاقتصادية

www.onarsenis.com

٣-مفهوم الضريبة واهدافها على

https:sam abook .blogs pot.com

٤-وزارة المالية ، البعد الاجتماعي للسياسة في المصرف على الانترنت

www.mof.govilq/lists/Beseaar

٥- دور الضرائب في تمويل النفقات العامة وايرادات العامة

.www.mof.gov.i`q/list.4pd

٦-اسباب تطور ظاهرة التضخم في العراق

www.iier.arg/Inflation/Iraq/dournal.pdf

خامسا :-

١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية لإعداد متفرقة .

٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

٣-وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات ، مديرية الأرقام القياسية للأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٠٨ ، ص١٨.

٤-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لعام ٢٠١١، ص٧٨.

٥-الهيئة العام للضرائب .